ضوابط فقه النصوص
عند الشيخ يوسف القرضاوي

الباحث زكرياء التهامي

مقدمة:

يعتبر الكتاب والسنة مصدري التشريع الإسلامي، وكل الاجتهادات عبر الأدلة الأخرى إنما تؤول إلى الكتاب والسنة. ولذلك حرص العلماء على بيان كل ما له علاقة بهما ويخدمهما، كما وجهوا عنايتهم إلى كيفية التعامل معهما، وما ينبغي أن يتسلح به من يقتحم هذا الحمى.

ومن الذين نذروا حياتهم لخدمة الأصلين، وتوجيه أبناء الصحوة الإسلامية وطلبة العلوم الشرعية خاصة والناس عامة إلى كيفية التعامل مع كتاب الله وسنة رسوله والاستفادة منهما فقها وتربية العلامة الشيخ يوسف القرضاوي رحمه الله.

فما هي الضوابط التي أرشد إليها الشيخ القرضاوي للتعامل مع الكتاب والسنة؟ وما الذي ينبغي الاحتياط له والحذر منه في دراستهما؟

الإشكال:

اختلطت المفاهيم عند كثير من الناس خاصة مع ظهور تيارات لها توجهات مختلفة يجمعها هدف واحد هو التشكيك في الوحي والطعن فيه من قبل العلمانيين والحداثيين الذين نصبوا أنفسهم قضاة يحكمون على النصوص حسب أهوائهم وأفهامهم.

من جهة أخرى وقوع كثير من أبناء الصحوة الإسلامية في الإفراط أو التفريط في استقاء الأحكام من الكتاب والسنة والاستدلال عليها، أو تجاوز النصوص باسم المصالح والمقاصد ودعوى تصادم النصوص معها.

المنهجية:

إن طبيعة البحث يفرض علي اعتماد المنهج الوصفي لاستقراء ما دونه الشيخ القرضاوي في هذا المجال وتجميعه، ودراسته وتحليله، وبيان نتائج ما توصلت إليه...

محتوى البحث:

- مقدمة: وفيه بيان أهمية الموضوع، وإشكاله، ومنهج البحث فيه.

1- ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير لكتاب الله:

- تعهد القرآن.
- تدبر القرآن والتجاوب معه.
- توجيه القرآن لعمل المسلم.

- القرآن الكريم أصل يرجع إليه.
- محاذير في تعطيل النصوص تحت مسميات شتى.

2- ضوابط ومحاذير في فهم السنة وتطبيقها:

- ضوابط فهم السنة.
- نماذج من أحاديث أسيء فهمها.

3- مرتكزات في التعامل مع الكتاب والسنة:

- الجمع بين الكليات والجزئيات.
- مراعاة المقاصد في فهم النصوص، وخطورة عزلها عن مقاصدها.
- التوفيق بين النصوص وظواهرها المتعارضة بالنظر المصلحي.
- خطورة تعطيل النصوص باسم المصالح.

- خاتمة: نتائج وتوصيات.

ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير:

علل الشيخ القرضاوي رحمه الله اهتمامه بكتاب الله وسنة رسوله، لأنهما مرجع كل مسلم في توجيه حياته وشونه. وحتى لا يقع الانحراف في التعامل معهما سخر جهدا كبيرا في بيان ضوابط التعامل معهما، قال رحمه الله: لهذا كان من الأهمية بمكان التنبيه على أهم المعالم والضوابط، وأخطر المزالق والمحاذير في فهم الأصلين المعصومين، وتفسيرهما، وأن نطيل النفس في ذلك بعض الإطالة، لخطورة الموضوع، واختلاف المدارس الإسلامية فيه بين الإفراط والتفريط، ودخول غير الإسلاميين في المعمعة للتشويش والتشويه.[1] وفي سياق رده على الاتجاهات الخاطئة والمغرضة في التعامل مع كتاب الله وسنة رسوله أكد على أنه" لا بد من كشف هذه الاتجاهات وبيان خطئها وانحرافها، في ضوء الأدلة الشرعية، والأصول العلمية بغية الوصول إلى الاتجاه السليم، والصراط المستقيم، من خلال بيان موقف المسلم من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

1- تعهد القرآن:

دعا الشيخ القرضاوي إلى الاهتمام بحفظ كتاب الله، وأن الله سبحانه يسر للعباد حفظه، لذلك نجد في الأمة ألوفا من الحفظة حتى من غير الناطقين باللغة العربية، وفي سن مبكرة. وهذه خصيصة من خصائص هذه الأمة في اهتمامها بكتاب ربها، وعقد مقارنة مع اهتمام النصارى بالإنجيل حيث نجد أن الرهبان أنفسهم لا يحفظونه.

وقد انتقد بعض التربويين المعاصرين الذين شنعوا على المسلمين تلقين القرآن لأطفالهم صغارا، بدعوى أنه لا ينبغي حفظ ما لا يفهم، لأن هذه القاعدة ليست منزلة ولا ينبغي أن تطبق على القرآن، وقد قيل لحكيم قديما: إن الكبير أوفر عقلا. فرد: ولكنه أكثر شغلا. وكان مما عبر عنه الشيخ رحمه الله: ولقد حفظنا القرآن واختزناه صغارا فنفعنا الله به كبارا.[3] على أن من عجائب ما صرح به الشيخ أن الأقباط في مصر كانوا يحفظون القرآن ويلقنونه لأبنائهم ويوصون بذلك، لأنه يقوم لسانهم، وتزدان به ألسنتهم.[4]

كما حذر الحفظة عن الغفلة عن كتاب الله، لأنه أشد تفلتا من الإبل إذا لم يتعهده صاحبه بالمراجعة الدائمة، والحفاظ على أوراده اليومية. وهو خير ما يواسي المسلم ويؤنسه في وحشته ويسليه. وقد شدد العلماء على المتهاونين فاعتبروا نسيان ما حفظ كبيرة من الكبائر كما صرح بذلك جلال الدين السيوطي استنادا إلى بعض الأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أن أقل ما يقال أنه وقع في موضع الذم.[5]

2- تدبر القرآن والتجاوب معه:

دعا الدكتور يوسف القرضاوي إلى تدبر القرآن الكريم والتجاوب معه، وأن الله يسره للعباد حفظا وفهما. والتدبر إنما هو النظر في دبر الشيء أي ما يطلب منك عقب الخطاب الشرعي، وهذا ميسر لكل أحد بخلاف التفسير فإنه صنعة لها أهلها. وما نزل القرآن إلا ليدبر، مصداقا لقوله تعالى: "كتاب انزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الالباب" سورة ص29، وإن التدبر هو الذي يبعث النفس على التجاوب مع القرآن والتخلق به، والاهتداء بهديه. ولا يكون ذلك إلا بالتلاوة المتأنية التي لا تستعجل الختم، بل أن يكون الهم ما تحصله النفس من الخطاب الشرعي مما يبعث النفس على العمل، لذلك أثر عن كثير من الصحابة تفضيل التدبر على كثرة القراءة.

إن التدبر هو الذي يجعل القارئ يعرف ما يريده الله منا لكي نعمل بأحكامه، ونهتدي بهديه. والتجاوب معه إنما يحصل من خلال التدبر. وقد أنكر الشيخ غياب الاهتمام الحقيقي بالقرآن، وتجاوز الاهتمام بالحفظ فقط، كما أنكر بعض المظاهر التي تسيء

إلى القرآن، كجعله تمائم وفتح عيادات للتداوي به...[6]ودعا إلى الاقتداء بالصحابة رضوان الله عليهم في منهجهم وتفاعلهم مع القرآن وتأثرهم به، والمشي على هديه. فقد "عرف المسلمون منذ عصر الصحابة أن بركة القرآن ليست في حمله ولا تعليقه ولا تزيين البيوت به، ولا في الاستشفاء بآيات يتلوها شيخ أو مطوع، أو يكتبها في صحن ثم يمحوها ويشرب ماءها...إلخ هذه الغرائب...إنما بركة القرآن حقا في اتباعه والعمل به، وهذا ما ذكره القرآن نفسه حين قال: "وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون"(الأنعام155).[7] فالقرآن لم ينزله الله تعالى لمجرد التبرك بتلاوته، ولا لتزيين الجدران بآياته، ولا لقراءته على الأموات ابتغاء أن يرحمهم ربهم. إنما أنزل الله القرآن ليضبط بهدايته مسيرة الحياة، ويحكمها بما أنزل الله من الهدى ودين الحق، ويهدي بنوره البشرية للتي هي أقوم، ويخرج الناس من الظلمات إلى النور.[8]

3- توجيه القرآن لعمل المسلم:

تحدث الشيخ عن هذا الأصل في أكثر من موضع، وهو في الحقيقة قاعدة مهمة تختصر الطريق على المسلم وتوجهه في التعامل مع كثير من القضايا والأحداث. تحدث عنه تحت عنوان: "الاهتمام بالشيء على قدر اهتمام القرآن به"[9]. وفيه نبه إلى أن المسلم "ينبغي أن يتخذ القرآن معيارا لمدى أهمية الشيء أو عدمها...فهذا في رأيي معيار لا يخطئ"[10] فما استطرد القرآن في الحديث عنه وشرحه ينبغي أن يولى له عناية خاصة، وما أهمله القرآن لا يلتفت إليه، أو على الأقل هو أمر هامشي، لا يجوز أن يأخذ منا أوقاتا وأعمارا،

وقد نبه إلى الاختلال الذي وقع للأمة في التعامل مع الوحي من خلال هذا المعيار، فذكر ما وقع من اهتمام خاص بآيات الأحكام، بخلاف أضعاف أضعافها في مجال التوجيه والسلوك التي لم تحض بنفس الاهتمام. فالوضوء ذكر في آية واحدة، ولكن آيات الجهاد سميت سور كثيرة باسمه أو بلوازمه، "فكيف نهمل ما عني القرآن به هذه العناية في هذه السور والآيات الغزيرة، ونعيش شهرا أو أكثر ندور حول آية واحدة؟"[11] وإذا كان المسلمون في عصور التراجع والانحطاط قد اهتموا بالمولد والإسراء فإنهم لم يهتموا مثل هذا الاهتمام بالغزوات، التي احتلت مساحة غير قليلة من كتاب الله.[12]

إن هذه الالتفاتة من الشيخ لهذا المنهج القرآني تجعل المسلم يبصر فقه الأولويات في عمله، ويوازن بين ما ينبغي أن يحظى بالاهتمام الأكثر، وبين ما ينبغي أن يقدم وبين ما ينبغي أن يؤخر، وهذه أنواع من الفقه قلما يلتفت إليها كثير من الناس، وقد كان للشيخ رحمه الله فضل التفصيل فيها وإبرازها.[13]

4- القرآن الكريم أصل يرجع إليه:

ما أنزل الله كتابه إلا ليرجع إليه، ويكون نبراسا يهتدى به، ففيه نبأ من قبلنا وخبر من بعدنا، وحكم ما بيننا، ومنه نستقي أحكام تعبدنا، وأحكام معاملاتنا، وشؤوننا كلها. ثم جاءت السنة لتفصل وتشرح وتبين للناس ما نزل إليهم من ربهم. وفي هذا السياق حذر القرضاوي رحمه الله من الخلفية الفكرية والتعامل المذهبي مع كتاب الله، وإخضاعه للأهواء والتوجهات...فالقرآن أسمى من أن يخضع للمذهبية، بل هو حاكم عليها، وإنما توزن به، وتحتكم إليه وليس العكس. وفي هذا الصدد ذكر بالانحرافات التي وقعت فيها كثير من الفرق الكلامية التي اتسمت كتبها في التفسير بالمذهبية، كما حذر من القرءات التأويلية لبعض الفرق الضالة كالفلاسفة والقاديانية والبهائية...

وذكر وصية الشيخ محمد شفيع في زمانه لطلابه بقوله: لا بأس أن تتمسكوا بمذهبكم الحنفي، وأن تستدلوا له، ولكن إياكم أن تجعلوا الحديث حنفيا. وصدق الشيخ. فالحديث لا ينبغي أن يمذهب : لا أن يحنف ولا أن يملك ولا أن يشفع ولا أن يحنبل،

فالحديث فوق المذاهب كلها، وهي تتبعه ولا يتبعها. وهذا الذي قيل في الحديث الشريف يجب ويلزم–من باب أولى– أن يقال في القرآن العظيم.[14]

5– محاذير في تعطيل النصوص تحت مسميات شتى:

إن الواجب على المسلم تجاه نصوص الوحي أن يجتهد في الفهم الصحيح لها، وأن يكون همه نشدان الحقيقة والاتباع، لا أن تحكمه أهواؤه ونزعاته في التعامل مع الكتاب والسنة. من هنا حذر القرضاوي من تعطيل النصوص الشرعية تحت مسميات شتى، من ذلك مثلا:

أ– التمسك بالمتشابهات: فقد أنكر القرآن على الذين يتبعون المتشابه، ويصرفون أبصارهم عن المحكم الذي أمرنا أن تتجه جهودنا إليه:" فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله..."آل عمران. من هنا كان من أهم المعالم والضوابط التي تجب رعايتها لحسن الفهم عن الله ورسوله: ضرورة الرجوع إلى النصوص البينات المحكمات، واعتبارها هي الأصول والأمهات، ورد المتشابهات إليها، حتى تنسجم معها، وتدور في فلكها. وكان من الأسباب الأساسية للانحراف والزيغ عن الفهم الصحيح للقرآن والسنة: ترك الأصول الواضحة، والأدلة المحكمة، واتباع المتشابهات من النصوص المحتلات للتأويل. مع أن الواجب رد المحتملات إلى القواطع، أو المتشابهات إلى المحكمات.[15]

ب– وضع النصوص في غير موضعها الصحيح: من أعظم أسباب الانحراف في فهم القرآن والسنة التي تحيد بالفرد أو جماعة ما عن سواء السبيل هو وضع النصوص في غير موضعها الصحيح، والاستدلال بها على غير ما سيقت له...وكثيرا ما يدفع إلى ذلك زيغ القلوب واتباع الأهواء. ولهذا أمثلة لا تحصر في القديم والحديث،[16] من الفرق الكلامية، والطوائف الضالة، والعلمانيين والحداثيين في زماننا...ثم ذكر نماذج لبعض الطوائف التي تستدل بآيات من القرآن وتسوقها خارج سياقها لخدمة أغراضها الخسيسة. ومن غريب ما ذكر أن النصارى يستدلون بالقرآن على عقيدة التثليث بقوله تعالى: "إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه"النساء171ويتجاهلون ما بعدها: "فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة"، وغير ذلك من الآيات التي تحدثت عن عيسى عليه السلام.

كما ساق مثالا كذلك عن أحد الصهاينة استدلاله بالقرآن لخدمة أغراضهم الاحتلالية: ومن الطرائف أن "مناحيم بيجين" الإرهابي الإسرائيلي المعروف، ورئيس وزراء إسرائيل وممثلها في معاهدة "كامب ديفيد" استدل كذلك بالقرآن الكريم على أن لليهود حقا ثابتا في فلسطين، مستندا إلى قوله تعالى: "ياقوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم"المائدة21، فهو يقول: الله كتبها لنا فكيف تخرجوننا منها؟.[17]

ج– سوء التأويل للنصوص: أنكر القرضاوي على الباطنية مذهبهم القائم على التأويل الفاسد الذي يجعل لكل شيء ظاهرا وباطنا، ويتمسكون بالباطن ليهدموا الإسلام. والله سبحانه إنما خاطبنا بلغة العرب التي كانوا يتواصلون بها على ظاهرها ولا شيء غير ذلك. صار على نهج التأويل الفاسد كثير من الفرق والطوائف كالباطنية، وبعض الصوفية، والقاديانية والبهائية، والعقلانيون والعلمانيون والحداثيون، والمعتزلة والخوارج والشيعة... وقد توسع الشيخ رحمه الله في بيان تأويلاتهم الفاسدة، وذكر نماذج منها، ورد عليها.[18]

مع التنبيه إلى أن التأويل المنضبط مقبول، وقد مارسه كثير من علماء الإسلام، وأثبته حتى للظاهرية والحنابلة وهم أكثر من يدعي أتباعهم ابتعادهم عن التأويل، قال: ولا توجد مدرسة من المدارس الإسلامية – في الكلام أو الفقه أو الأثر أو التصوف– إلا لجأت

إلى التأويل، وإن تفاوتوا في ذلك تفاوتا كثيرا، منهم من وسع، ومنهم من ضيق...[19]، لكنه أكد أن التأويل الذي مارسه العلماء إنما مارسوه، "لتنسجم النصوص بعضها مع بعض، ولا يضرب بعضها بعضا "[20].

ضوابط ومحاذير في فهم السنة وتطبيقها:[21]

أرشد العلامة القرضاوي طلاب العلم الشرعي إلى مراعاة مجموعة من الضوابط في التعامل مع السنة، خاصة بعد التسيب الذي حصل في هذا المجال من قبل بعض الطوائف، وإقبال كثير من الشباب على قراءة كتابات موجهة من جهات معينة وهم خلو من كل زاد علمي يؤهلهم للنقد وتمحيص ما يتلقون. ولذلك صب اهتمامه على تأليف كتب لأبناء الصحوة الإسلامية، خاصة كتبه: "كيف نتعامل مع القرآن"، و"كيف نتعامل مع السنة النبوية"، و"المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة". فما هي الضوابط التي أرشد إليها؟

1- ضوابط في فهم السنة:

ينبغي لمن يتعامل مع السنة أن يتشبث بعدة أمور:

أ- التأكد من ثبوت الحديث صحته سندا ومتنا.

ب- حسن الفهم للسنة وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث وسبب وروده، وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، وفي إطار المبادئ العامة والمقاصد الكلية للإسلام، ومراعاة تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم للتمييز بين ما هو تشريع وما ليس بتشريع.

ت- التأكد من سلامة النص من معارض أقوى، من آيات قرآنية أو أحاديث نبوية. ومراعاة ما هو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، وبمراعاة المقاصد العامة للشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد نبه إلى أن رد الحديث الصحيح بمثابة قبول الضعيف، كلاهما لا ينبغي التسليم بهما.[22]

ث- فهم السنة في ضوء القرآن: فما كان للبيان أن يناقض المبين، ولا للفرع أن يعارض الأصل...وإن ظن بعض الناس وجود ذلك فلا بد أن تكون السنة غير صحيحة، أو يكون فهمنا لها غير صحيح، أو يكون التعارض وهميا لا حقيقيا.

ج- جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد: نبه إلى الخطأ في إصدار الأحكام بمجرد تلقف بعض النصوص دون الالتفات إلى النصوص الأخرى التي وردت في الموضوع نفسه. وذكر نماذج من الأحكام التي وقع الخلط فيها، كحديث إسبال الإزار...

ح- الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث: فهذا من الأمور المهمة لحسن فهم السنة.

خ- فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها. ذكر من النماذج حديث: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، وحديث التبرؤ من الإقامة بين ظهراني المشركين...التي اختل فيها الفهم عند كثير من الناس.

د- التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت: فالمهم الذي ينبغي أن يلتفت إليه هو الهدف، بدل التركيز على الوسائل. أعطى الشيخ أمثلة من الطب النبوي، وبين أن غاية الطب النبوي المحافظة على الأبدان، وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحث على التداوي بما كان في زمانهم، وهذا لا يمنع إن تغيرت الوسائل أن نعتمدها مع مراعاة القصد والهدف. وذكر كذلك قضية رؤية الهلال في رمضان: فقد كانت الرؤية وسيلة سهلة للناس، فلا يمنع الاستفادة من تطور وسائل الرصد في هذا الزمان.

ذ- التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث: فكثير من الأحاديث إذا لم يراع فيها ذلك يساء فهمها، وتثير إشكالا، وقد ذكر بعضا من الأحاديث التي هذا حالها، كحديث: "أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا"[23] قصد به طول اليد في الخير، والحديث القدسي:" إن تقرب عبدي إلي بشبر تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة"[24] فهذا "تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعا بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشي والهرولة".[25]

ر- التفريق بين الغيب والشهادة: وردت أحاديث كثيرة تصف عالم الغيب، فلا يجوز ردها لمجرد أن العقول لم تستسغها. وقد "قرر علماؤنا أن الدين قد يأتي بما يحار فيه العقل، ولكنه لا يمكن أن يأتي بما يحيله العقل"[26].

وفي هذا السياق دعا إلى التحري عند الاستشهاد بالحديث، وأن يعتمد على المصادر الموثوقة المعروفة عند أهل العلم، وحذر من الأحاديث المشتهرة على الألسنة وهي واهية، وكذا ما يروجه القصاص في مجالسهم. ونبه إلى عدم الاغترار ببعض المحدثين- دون معرفة منهجهم- الذين ألفوا في جانب الوعظ فتساهلوا في الحديث، كابن الجوزي والذهبي وغيرهم، فإنهم كانوا يشددون في الحلال والحرام، ويتساهلون في غير ذلك، بناء على اختلاف العلماء بالحديث الضعيف، قال عبد الرحمان بن مهدي: إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال. وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد.[27]

2- نماذج من أحاديث أسيء فهمها:

يعتمد بعض المغرضين على بعض الأحاديث لخدمة أغراضهم وأهوائهم الفاسدة، فيسوقونها بمعزل عن أسبابها وملابساتها، من ذلك:

حديث: "أنتم أعلم بأمر دنياكم"[28]، الذي يتخذه بعض الناس تكأة للتهرب من أحكام الشريعة في المجالات الاقتصادية والمدنية والسياسية ونحوها، لأنها-كما زعموا- من شؤون دنيانا، ونحن أعلم بها، وقد وكلها الرسول صلى الله عليه وسلم إلينا.[29]

وحديث الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى إليه من الحجاج فقال: اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم. فبعض "الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز، وهو بعد زمن الحجاج-الذي عمت الشكوى منه-بيسير، وقد اشتهر الخير الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز، بل لو قيل: إن الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدا، فضلا عن أن يكون شرا من الذي قبله.[30]

مسألة مهمة أشار إليها، وهي مسألة منهجية تراعي مستوى المخاطب في التلقي، وهي أنه "ينبغي للداعية ألا يحدث الناس بكل ما يعرفه من الأحاديث وإن كانت صحاحا...(و)التي اختلف فيها السلف والخلف حول الصفات الخبرية، أو الفعلية لله تعالى. أو أحاديث الفتن التي يوهم ظاهرها اليأس من كل إصلاح، والقعود عن أي عمل لمقاومة الفساد. او غير ذلك من الأحاديث التي يدق معناها على جمهور الناس، وليس لهم بها حاجة، ولا يترتب عليها حكم، ولو عاشوا عمرهم لم يسمعوها ما نقص ذلك من دينهم حبة خردل.[31]

كما نبه إلى أنه من المجازفة التسرع برد حديث صحيح، لأنه اشكل على الفهم، ولم يستوعبه الناظر كما للمعتزلة وغيرهم في هذا العصر في رد أحاديث بدعوى أنها تخالف القرآن. لكن "من حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يرى معارضته لمحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلا مستساغا.[32] وكعادته في الالتزام بمنهج التوسط والاعتدال أعرب - في معرض رده على الذين يتسرعون في رد النصوص- عن منهجه القائم على التريث والاستقصاء قائلا: لكني أوثر في الأحاديث الصحاح التوقف فيها دون ردها بإطلاق، خشية ان يكون لها معنى لم يفتح علي به بعد.[33]

مرتكزات في التعامل مع الكتاب والسنة:

إن التعامل مع نصوص الوحي من كتاب الله وسنة رسوله يحتاج-إضافة إلى ما سبق- إلى مجوعة من القواعد نذكرها على شكل مرتكزات لا بد منها:

1- الجمع بين الكليات والجزئيات:[34]

نص على هذا المرتكز في حديثه عن ضوابط فهم السنة، ومفاده أن النصوص الجزئية لا تعزل في فهمها عن المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، لأن هذه الكليات إنما استفيدت من نصوص شتى فاكتسبت صفة القطعية، كما أن النصوص الجزئية لا ينبغي إهمالها، فهي المادة الأولى لتكوين الكليات، وبينهما علاقة تأثير وتأثر، ولا يستقيم الفصل بينهما. وإنما الشريعة تمشي على وزان واحد، والنصوص تعضد بعضها بعضا. "وهذا ما تؤمن به المدرسة الوسطية التي تنظر إلى النصوص الجزئية في إطار المقاصد الكلية، وترى أن الله لم يشرع الأحكام إلا لمصلحة عباده."[35] وفي موضع آخر بين هذا المنهج قائلا: والذي ندعو إليه هو الموازنة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، أو بعبارة أخرى النظر إلى النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية ولا يجوز أن نضرب إحداهما بالأخرى، فهي تتكامل ولا تتناقض.[36]

ثم حذر الشيخ من الذين يفصلون النصوص عن بعضها، ويتلقفون آية أو حديثا ثم يبنون عليه أحكامهم أن ذلك يشوه صورة هذه الشريعة المباركة: أما أن نعثر على نص من آية كريمة أو من حديث نبوي، يفيد ظاهره حكما، فيتشبث به، دون أن يقارنه بالأحاديث الأخرى، وبالهدي النبوي العام، وبهدي الصحابة والراشدين، بل دون أن يرده إلى الأصول القرآنية نفسها، ويفهمه في المقاصد العامة للشريعة، فلن يسلم من الخلل في فهمه، والاضطراب في استنباطه، وبذلك يضرب الشريعة بعضها ببعض، ويعرضها لطعن الطاعنين، وسخرية الساخرين.[37]

ومما ذكره في هذا السياق إنكاره على الذين يجمدون على ظاهر النصوص دون الالتفات إلى مقاصدها، كمن يمنع زكاة الفطر نقدا وقوفا مع ظاهر النص، "ولو تأمل هؤلاء الإخوة في الأمر كم ينبغي له لوجدوا أنهم خالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة وإن اتبعوه في الظاهر، أقصد أنهم عنوا بجسم السنة وأهملوا روحها".[38] كما أنكر على الذين يغالون فيردون النصوص الصحيحة بدعوى مخالفتها للكليات القرآنية، أو للعقل والعلم، وهؤلاء إنما تبعوا أهواءهم، أو لدعوى مخالفتها لأحاديث أخرى...[39]

2- مراعاة المقاصد في فهم النصوص وخطورة عزلها عن مقاصدها:[40]

من خلال استقراء كتابات الشيخ القرضاوي نجد أنه فصل القول في الحديث عن مراعاة المقاصد في التعامل مع النصوص، وأن ذلك مفتاح الفهم السليم لها، لأن الشرع منزه عن العبثية. وفي الوقت نفسه حذر من اتخاذ المصالح ذريعة لتعطيل النصوص القطعية.[41] بناء على ذلك قسم الناظرين في النصوص إلى ثلاث مدارس:

أ- مدرسة الظاهرية[42] التي تؤمن بحرفية النص، ولا تلتفت إلى الحكم والغايات والمقاصد، فأتى هذا الاتجاه باجتهادات شاذة تخالف مقصود الشرع منها، مما أثر ذلك على سمعة المذهب الظاهري نفسه. وامتدادا لهذا الاتجاه الظاهري تحدث عن من سماهم بالظاهرية الجدد، الذين "أغفلوا النظر إلى مقاصد الشرع، ورفضوا ربط الأحكام بالحكم والمصالح، وحجبتهم النصوص الجزئية عن النظر إلى المبادئ الكلية، فوقعوا كما وقع ابن حزم –وهو أوسع منهم علما بيقين- في أخطاء فاحشة، وحملوا شريعة الله ما لا تحتمله بضيق أفهامهم وسعة أوهامهم".[43] ثم ذكر بعض ما أنتجوه من فتاوى شاذة، كقولهم بإسقاط الثمنية

عن النقود الورقية، والنتيجة سقوط الربا، وعدم وجوب الزكاة فيها، لأنها ليست العملة الشرعية. وكذا القول بسقوط الزكاة عن أموال التجارة.[44]

ب- مدرسة المعطلة الجدد:[45] في مقابل المعطلة في القديم الذين عطلوا أسماء الله من معانيها الحقيقية. هؤلاء المعطلة الجدد يغفلون النصوص الجزئية، بدعوى اعتماد المصالح العامة والمقاصد الكلية، وهؤلاء هم عبيد الفكر الغربي من الحداثيين والعلمانيين الذين يرون وجود تعارض حقيقي بين النصوص ومصالح الخلق، وهم بذلك يدعون أنهم أعلم بمن خلق، لكنهم في الحقيقة لا يؤمنون أصلا بصلاحية هذه الشريعة للتطبيق، وهم دخلاء على الشريعة، ويجادلون في النصوص القطعية.[46] ويستندون في دعواهم هذه إلى اجتهادات سيدنا عمر، حيث يدعون أنه عطل النصوص باسم المصالح، وهو منهم بريء. كما يستندون إلى كلام نجم الدين الطوفي الذي يرى أن المصلحة قد تتعارض مع النصوص، لكن الشيخ حقق المسألة وجزم أن الطوفي لا يقول بذلك بإطلاق، بل وجده "يصرح بأن النص الذي يعنيه ليس النص القطعي".[47]

ت- المدرسة الوسطية[48] التي تجمع بين النصوص الجزئية، وتراعي القواعد والمقاصد الكلية. وقد استفاض الشيخ في الحديث عنها، وإعلان الانتماء إليها، وهي المدرسة التي ينتسب إليها عامة السلف والخلف. وهم يرون أنه لا يمكن للنصوص الشرعية أن تتعارض مع المصالح القطعية، وإن وجد ذلك فلا شك أن تلك المصالح متوهمة وليست حقيقية، لأن النصوص الشرعية في حد ذاتها إنما جاءت لحفظ مصالح الخلق عن العبث بها.[49]

وكنموذج على مراعاة المقاصد في فهم النصوص، بين أن ذلك من حسن الفقه في الدين، أي أن "ندرك مقصود الشرع من التكليف، حتى نعمل على تحقيقه، وحتى لا نشدد على أنفسنا وعلى الناس فيما لا يتصل بمقاصد الشرع وأهدافه. ومن هنا لا أرى مبررا للتشديد في ضرورة إخراج صدقة الفطر من الأطعمة في كل البيئات في عصرنا، حتى المدنية والحضرية منها، فليست هي مقصودة لذاتها، إنما المقصود إغناء الفقير في هذا اليوم الغر عن السؤال والطواف.

ولا أرى معنى للتشديد في رمي الجمار في الحج قبل الزوال، وإن ترتب على ذلك شدة الزحام وموت المئات تحت الأقدام، كما حدث في الموسم الماضي، فليس في الشرع ما يدل على أن هذا أمر مقصود لذاته، بل المقصود هو ذكر الله، والمطلوب هو التيسير ورفع الحرج".[50]

3- التوفيق بين النصوص وظواهرها المتعارضة بالنظر المصلحي:

إن نصوص القرآن والسنة لا يمكن أن تتعارض، وإن بدا ذلك للمجتهد فإنما هو في الظاهر فقط، لذا ينبغي أن يبحث له عن مخرج، كما هو معلوم في باب التعادل والترجيح، وهي لا تعدوا أن يكون النص النبوي غير صحيح، أو أن يكون الفهم غير صحيح، أو يكون التعارض ظاهرا وليس حقيقة.[51]

لقد اعتمد الفقهاء والمحدثون على التأويل وصرف النصوص عن ظواهرها في حالة ما إذا بدا هنالك تعارض، وذكر الشيخ من ذلك جملة أحاديث، منها:

أ- حديث أبي أمامة الباهلي الذي نظر إلى آلة حرث (محراث) فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل"[52]. فهذا الحديث ظاهره يتعارض مع نصوص كثيرة تحث على الغرس والزراعة، فهل ظاهره مراد؟

لقد حملوه على من ترك ما هو أولى وهو الجهاد في سبيل الله، فيخلدون إلى الراحة، وبذلك يسلط عليهم العدو فيذلهم. أو تجاوز الحد في الاهتمام بالزراعة. "ومما يلقي شعاعا على المراد من الحديث ما رواه أحمد وأبو داود عن ابن عمر مرفوعا: "إذا تبايعتم بالعينة

وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم"[53]. فهذا الحديث يكشف عن أسباب الذل الذي يسلط على الأمة، جزاء وفاقا لتفريطها في أمر دينها، وإهمالها ما يجب عليها رعايته من أمر دنياها. فالتبايع بالعينة يدل على أنها تهاونت فيما حرمه الله...كما أن اتباع أذناب البقر والرضا بالزرع يدل على الإخلاد إلى الزراعة والشؤون الخاصة...أما ترك الجهاد فهو ثمرة منطقية لما سبق. وبهذه الأسباب مجتمعة يحيق الذل بالأمة، ما لم تراجع دينها"[54].

ب- حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم احيني مسكينا، وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين"[55]. فهم البعض من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم يحث على الفقر والمسكنة، "وهذا ينافي استعاذة النبي صلى الله عليه وسلم من فتنة الفقر، وسؤاله من الله تعالى العفاف والغنى...ومن أجل ذلك رد الحديث المذكور"[56]. وقال ابن بطال:" وأحسن ما رأيت فى هذه المسألة ما قاله أحمد بن نصر الداودى قال: الفقر والغنى محنتان من الله تعالى، وبليتان يبلو بهما أخيار عباده، ليبدي صبر الصابرين وشكر الشاكرين وطغيان البطرين، وإنما أشكل ذلك على غير الراسخين، فوضع قوم الكتب فى تفضيل الغنى على الفقر، ووضع آخرون فى تفضيل الفقر، وأغفلوا الوجه الذي يجب الحض عليه والندب إليه".[57]

لكن الشيخ القرضاوي وجه الحديث بما يتوافق مع النصوص الأخرى، وهو ما يتوافق والنظر المقاصدي، إذ لا يتأتى حفظ كلي المال إلا بتعاطي أسباب الكسب الحلال والاجتهاد في طلب الرزق، بل أيضا يدخل ضمن حفظ كلي النفس بحفظ كرامة الإنسان، وكف يده عن سؤال الناس. ولذلك فإن معنى الحديث "أن المسكنة هنا لا يراد بها الفقر، كيف وقد استعاذ بالله منه، وقرنه بالكفر: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"[58]، وقد امتن ربه عليه بالغنى فقال: "ووجدك عائلا فأغنى" (الضحى)8.

إنما المراد بها التواضع وخفض الجناح...وهكذا عاش صلى الله عليه وسلم بعيدا عن حياة المستكبرين ولو في الشكل والصورة، يجلس كما يجلس العبيد والفقراء، ويأكل كما يأكلون. ويأتي الغريب فلا يميزه من أصحابه"[59].

وإذا كانت النصوص لا تتعارض في أصلها فما تبنيه كذلك من قواعد وكليات لا يمكن أن تتعارض مع النصوص التي بنيت عليها. وإذا توهم هذا التناقض فلا بد من أحد أمرين: إما أن تكون المصلحة مظنونة أو موهومة، مثل مصلحة إباحة الربا طمأنة للأجانب، أو الخمر لاجتذاب السياحة...وإما أن يكون النص الذي يتحدثون عنه غير قطعي، وهو ما وقع فيه كثير من الباحثين ولا سيما من غير المتخصصين والمتضلعين في علوم الشريعة وأسرارها، من أساتذة الحقوق والاقتصاد والآداب وأمثالهم، فحسبوا بعض النصوص قطعية وليست كذلك.[60]

أما ادعاء المصلحة فيما هو مخالف لنصوص الشرع، ومحاولة الادعاء بأن النصوص تعارض المصلحة، والسعي وراء تقديمها على النصوص، فهذا سبيل غير المؤمنين، كمن يحاول تبرير المحرمات بدعوى التطور والتقدم، فيبيحون الخمور والربا وخلع الحجاب، والتشجيع على السياحة الجنسية وغير ذلك، وفيهم من يدعو إلى إسقاط الحدود، وفيهم من يدعو إلى الإفطار في رمضان، لأنه يعطل الإنتاج...فإنما مثل هؤلاء من عنى الله بقوله:" إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة" سورة النور19.

كل ما يؤخذ من كلام الطوفي أن النصوص الظنية تخصصها المصالح القطعية، فالمصلحة عنده لا تفتئت على النص ولا تلغيه، ولكنها تخصصه وتقيده. وهذا لا يكون في النصوص القطعية الثبوت والدلالة، لأن طبيعتها القطعية تأبى أن تقبل التخصيص أو التقييد، إنما يكون ذلك في العمومات والمطلقات من النصوص، فالعام قابل لأن يخصص، والمطلق قابل لأن يقيد. لهذا قال الجمهور من الأصوليين إن دلالة العام ظنية، ودلالة المطلق ظنية.[61]

أما المصالح القطعية فقد أشار إلى أنه يمكن أن يقع التعارض مع بعض النصوص إذا كانت ظنية الدلالة، "وعندئذ لا بد أن نحاول فهم النص الظني فهما آخر يخرجه عن هذا التعارض مع المصلحة الحقيقية، كأن يحمل النص العام على الخصوص، أو نخرج بالنص المطلق عن إطلاقه فنقيده، أو نفسره تفسيرا ينقله من الحرفية إلى الفحوى"[62]0

4- خطورة تعطيل النصوص باسم المصالح:

يحاول العلمانيون والحداثيون ومن نحا نحوهم من عبيد الفكر الغربي تعطيل النصوص الشرعية بدعوى الاعتماد على المصالح في التشريع، وأن النصوص الشرعية ضاقت عن مراعاة مصالح الخلق، لذا فلا بأس أن نقتفي أثر عمر –حسب زعمهم أنه عطل النصوص– فنتجاوز النصوص[63] من أجل الحفاظ على مصالح الخلق التي تتعارض معها نصوص القرآن والسنة. لقد تلقف هؤلاء مقولة نجم الدين الطوفي بتعارض النصوص مع المصالح، وراحوا ينظرون بها لتوجههم، وقد سبق أن بينا أن الشيخ حقق كلام الطوفي، وأنه لا يقول ذلك بإطلاق. كما يستند هؤلاء إلى مقولة: حيث توجد المصلحة فثم شرع الله. وهي كلمة حق أريد بها باطل.[64]

وقد استفاض في الرد عليهم وسماهم "المعطلة الجدد"، وكشف الستار عن أهدافهم الحقيقية فقال: وهؤلاء يريدون –تحت ستار المقاصد–إلغاء الفقه الإسلامي كله، وإلغاء علم أصول الفقه كله، والاكتفاء بالمقاصد كما يفسرونها هم تفسيرهم الفضفاض، لإعطاء المشروعية الإسلامية لكل ما تريده تيارات التغريب الليبرالي أو التغريب الماركسي، أو تيارات الحداثة وما بعد الحداثة، فكلها يمكن أن تبرر –شرعا وإسلاميا– باسم المقاصد الشرعية. ومعنى هذا أن نهدم أحكام الشرع باسم الشرع نفسه.[65] ثم أخذ يعدد مخاطر هذا التيار عمليا على أحكام الأسرة، والحدود الشرعية...ورد النصوص القطعية، والتمسك بالمتشابهات.

خـــــاتمة:

من خلال رحلتي الممتعة مع كتب الشيخ القرضاوي رحمه الله أسجل أن الشيخ:

1- صحح الكثير من المفاهيم المتعلقة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

2- قدم معالم وضوابط هادية لطلاب العلم في التعامل مع النصوص الشرعية.

3- قاوم المد العلماني والحداثي الذي يتجرأ على النصوص محاولا تجاوزها باسم المصلحة والظروف والواقع.

4- التزم منهج الوسطية والاعتدال في تعامله مع مخالفيه من الفرق الكلامية، والمدارس القديمة والمعاصرة، وانتقدها بآداب العلماء، واحترامهم لبعضهم البعض.

5- ألفت النظر، وأحيا مسألة منهجية مهمة، وهي مراعاة الكليات الشرعية في التعامل مع القضايا الجزئية، وهي مسألة تحدث عنها الشاطبي وابن عاشور دون أن تلقى العناية اللازمة.

6- نبه إلى تجاوز فكرة الاهتمام بالفقه التقليدي، ودعا إلى الاهتمام بأنواع أخرى من الفقه والتي تؤدي إلى التأثير في الواقع، والتقدم بالأمة نحو الريادة، كفقه السنن الإلهية، وفقه المقاصد، وفقه الموازين، وفقه الأولويات، وفيه الاختلاف، وفقه مكارم الشريعة.

توصية:

في ختام هذا البحث أرى أن تجمع مادته، وتدرج ضمن أصول الاستدلال، وكيفية التعامل مع الكتاب والسنة في مادة أصول الفقه، وتدرس للطلبة خاصة كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، حتى تكون نبراسا لأبناء الصحوة الإسلامية في تعاملهم مع النصوص الشرعية.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله على سيدنا محمد.

الهوامش:

1 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة: يوسف القرضاوي. مكتبة وهبة– القاهرة. ص9

2 – المرجع نفسه ص17

3 – كيف نتعامل مع القرآن الكريم: يوسف القرضاوي. مؤسسة الرسالة–بيروت. ط2001/1 ص148

4 – المرجع نفسه. ص150

5 – المرجع نفسه. ص159

6 – المرجع نفسه. ص474

7 – كيف نتعامل مع القرآن الكريم. ص476–481/ المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص23

8 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص23

9 – كيف نتعامل مع القرآن الكريم ص524

10 – المرجع نفسه ص524

11 – المرجع نفسه ص527 كان ذلك في معرض رده على أحد أئمة المساجد.

12 – المرجع نفسه ص530

13 – تحدث في كتبه عن أنواع من الفقه لها أهمية ربما تزيد عن الفقه المعروف. تحدث عن فقه مقاصد الشريعة، وفقه الأولويات، وفقه الموازنات، وفقه مكارم الشريعة، وفقه السنن الإلهية.

14 – كيف نتعامل مع القرآن الكريم ص297

15 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص212

16 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص225

17 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص228

18 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص310

19 – المرجع نفسه. ص303

20 – المرجع نفسه. ص303

21 – أنظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية: يوسف القرضاوي. دار الشروق– القاهرة. ط2002/2 ص43/ المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. ص125/مجلة مركز بحوث السنة والسيرة: عدد3–1988مقال للشيخ بعنوان: السنة في مجال الدعوة والتوجيه / الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف: يوسف القرضاوي. سلسلة كتاب الأمة– قطر. عدد2ط،1، ص152.

22 – المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة ص127–131

23 – صحيح مسلم، فضائل الصحابة.

24 – متفق عليه.

25 – كيف نتعامل مع السنة النبوية ص177

26 – المرجع نفسه ص174

27 – مجلة مركز بحوث السنة والسيرة: السنة في مجال الدعوة والتوجيه: يوسف القرضاوي. عدد1988/3

28 – صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا، على سبيل الرأي.

29 – كيف نتعامل مع السنة النبوية. ص146

30 – مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، عدد3–1988مقال للشيخ بعنوان: السنة في مجال الدعوة والتوجيه. ص709–710/ثقافة الداعية: يوسف القرضاوي. مكتبة وهبة– القاهرة. ط1996/10، ص54

31 – مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، عدد3–1988مقال للشيخ بعنوان: السنة في مجال الدعوة والتوجيه. ص709

32 – كيف نتعامل مع السنة: ص59–116

33 – كيف نتعامل مع السنة. ص118

34 – المرجع نفسه. ص45

35 – السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها: يوسف القرضاوي. مكتبة وهبة– القاهرة. ط1998/1، ص264

36 – السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. ص89 / الدين والسياسة، تأصيل ورد شبهات: يوسف القرضاوي. من إصدارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن 2007، ص89

37 – الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف. ص152

38 – كيف نتعامل مع السنة ص156

39 – أنظر: المرجعية العليا ص131 وما بعدها

40 –الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: يوسف القرضاوي. دار القلم– الكويت. ط1989/2، ص43

41 – أنظر: السياسة والدين. ص88

42 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة: يوسف القرضاوي. دار الشروق–القاهرة. ط2008/2، ص45

43 – السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. ص239

44 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص67

45 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص83

46 – المرجع نفسه. ص86

47 – السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. ص160–268

48 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص135

49 – السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. ص262 وما بعدها

50 – في فقه الأولويات، دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة: يوسف القرضاوي. مكتبة وهبة– القاهرة. ط1996/2، ص36

51 – كيف نتعامل مع السنة. ص133.

52 – صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، أو مجاوزة الحد الذي أمر به.

53 – سنن أبي داود، أبواب الإجارة، باب النهي عن العينة/ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: ناصر الدين الألباني. ج1ص42 رقم الحديث11 مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.

54 – كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص132

55 – سنن ابن ماجة بهذا اللفظ، كتاب الزهد، باب مجالسة الفقراء من حديث أبي سعيد الخدري/ سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم / صححه الألباني في: السلسلة الصحيحة618/1، رقم308

56 – كيف نتعامل مع السنة، ص54

57 – شرح صحيح البخاري، ابن بطال، مكتبة الرشد– الرياض. 168/10

58 – سنن النسائي، كتاب السهو، باب التعوذ في دبر الصلاة/ سنن أبي داود، أبوب النوم، باب ما يقول إذا أصبح.

59 – كيف نتعامل مع السنة، ص55

60 – دراسة في مقاصد الشريعة: ص112/السياسة الشرعية ص265

61 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص130

62 – السياسة الشرعية. ص158

63 – لم يتجاوز سيدنا عمر النصوص، وإنما حقق المناط الخاص، فوجد أن النص لا يشملهم. أنظر: دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص176–203

64 دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص116

65 – دراسة في فقه مقاصد الشريعة. ص86